التقرير السنوي لشركة دينار للاستثمار للعام 2024م

عن دينار للاستثمار

شركة دينار للاستثمار هي شركة مساهمة مقفلة تحمل سجل تجاري رقم (1010742917)، ورقم موحد (7025808135)، ومصرحة من هيئة السوق المالية برقم ترخيص (37-24281) بتاريخ 14 فبراير 2024م، برأسمال مدفوع قدره 51,445,640 ريال سعودي.

1- وصف لجميع الأنشطة الرئيسة لمؤسسة السوق المالية

شركة دينار للاستثمار هي شركة مساهمة مقفلة مرخّصة من قبل هيئة السوق المالية السعودية. حصلت الشركة على ترخيص الهيئة بتاريخ 14 فبراير 2024 (برقم ترخيص 37-24281)، وهي مؤهلة لمزاولة أعمال الأوراق المالية وفقًا لهذا الترخيص. تشمل الأنشطة الرئيسة المصرّح للشركة بممارستها ما يلي:

- **خدمات ترتيب الأوراق المالية:** وتتمثل في قيام الشركة بدور الوسيط والمنظم لإصدارات الأوراق المالية (مثل الصكوك وأدوات الدين) للشركات، حيث تستقبل طلبات التمويل من الجهات الراغبة وتقوم بدراسة المعلومات والتحقق من البيانات ثم هيكلة الإصدار وطرحه على المستثمرين بما يتوافق مع متطلبات هيئة السوق المالية.
- **خدمات إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق:** أي إدارة الأصول والاستثمارات لصالح العملاء وتشغيل صناديق استثمارية بمختلف أنواعها. يتيح هذا الترخيص للشركة إنشاء وإدارة صناديق استثمار (بما في ذلك صناديق أدوات الدين) وإدارة محافظ المستثمرين وفق استراتيجيات استثمارية معتمدة.
- **خدمات الحفظ:** وتشمل حفظ الأصول والأوراق المالية الخاصة بعملاء الشركة، بما يضمن سلامة سجلات الملكية والتسويات الخاصة بالمعاملات طبقًا للوائح الهيئة. توفر الشركة خدمة الحفظ لحماية حقوق المستثمرين والتأكد من حفظ صكوكهم وأصولهم بأمان ضمن منظومة مستقلة وموثوقة.

المنتجات الاستثمارية المقدمة وميزاتها

خدمات ترتيب الأوراق المالية

تقدّم شركة دينار للاستثمار باقة من المنتجات الاستثمارية القائمة على الصكوك الشرعية المبتكرة التي تلبّي احتياجات كلٍّ من الجهات المستفيدة من التمويل والمستثمرين على حد سواء. تتم هيكلة هذه الصكوك لتمويل قطاعات وأغراض متعددة، مما يمكّن الشركة من تنويع الفرص الاستثمارية أمام عملائها المستثمرين. تشمل مجالات التمويل التي تغطيها إصدارات دينار للصكوك تمويل مشاريع التطوير العقاري (سكنية وتجارية) وتمويل رأس المال العامل للمؤسسات وتمويل الفواتير والمستحقات وتمويل التوسع التجاري للمشاريع القائمة، بالإضافة إلى غيرها من أغراض التمويل كالمشاريع المتخصصة والشركات الصغيرة والمتوسطة. من خلال هذه الإصدارات، تساهم دينار في تطوير سوق أدوات الدين عبر

إصدار صكوك لمختلف أنواع الشركات بما فيها الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، ثم تتيح هذه الصكوك لعامة المستثمرين عبر منصتها الرقمية للاستثمار فيها بكل شفافية وسهولة.

مزايا خدمات الترتيب:

تتسم الصكوك المطروحة عبر منصة دينار بعدة خصائص تجعلها جاذبة للمستثمرين ومتوافقة مع المتطلبات النظامية، من أبرزها:

- **التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية:** جميع المنتجات الاستثمارية التي تطرحها الشركة متوافقة مع الشريعة وتخضع لمراجعة واعتماد لجنة شرعية مستقلة لضمان مشروعيتها. ويمنح ذلك المستثمرين الطمأنينة بأن استثماراتهم تتم وفق ضوابط التمويل الإسلامي المعتمدة.
- **التنوع القطاعي والانتشار:** توفر دينار فرصًا استثمارية في قطاعات اقتصادية متنوعة داخل المملكة، ولا تتركز في مجال واحد. هذا التنوع – الذي يشمل العقار والتجارة والصناعة والخدمات وغيرها – يساعد المستثمرين على توزيع استثماراتهم والحد من المخاطر عبر مختلف القطاعات.
- **عوائد دورية مجزية:** تتميز صكوك دينار بأنها تمنح المستثمرين عوائد دورية (شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية بحسب هيكلة كل إصدار) مما يوفر دخلًا منتظمًا للمستثمر. كما تتمتع هذه الفرص بعوائد تنافسية؛ فقد حققت بعض الإصدارات المطروحة عبر المنصة عوائد سنوية تتجاوز 16% للمستثمرين، مما يجعلها خيارًا جذابًا مقارنة بالبدائل التقليدية. تجدر الإشارة إلى أن تلك العوائد تعكس أداء الفرص وتقديراتها، مع بقاء عنصر المخاطرة قائمًا بحسب كل فرصة.
- **انخفاض قيمة الاستثمار الابتدائي وسهولة الوصول:** يمكن للمستثمرين الأفراد الدخول في الصفقات عبر منصة دينار بمبالغ بداية من 1,000 ريال سعودي فقط، مما يتيح نطاقًا واسعًا من المشاركين للاستفادة من هذه الفرص. عملية الاستثمار تتم بالكامل عبر منصة إلكترونية متقدمة وتطبيق للهواتف الذكية، يتميزان بسهولة الاستخدام والأمان. يستطيع المستثمر فتح حسابه الرقمي خلال دقائق والاختيار من بين وسائل دفع متعددة (تحويل بنكي، بطاقات مدى وفيزا وماستركارد، Apple Pay وغيرها) لإتمام عمليات الاستثمار بكل يسر.
- **المرونة والسرعة في الإجراءات:** تعتمد دينار على تقنية مالية حديثة تسمح بأتمتة عملية التمويل والاستثمار بشكل كبير. فعلى جانب طالبي التمويل، توفر الشركة إجراءات سريعة للحصول على التمويل (بموافقة مبدئية قد تصدر خلال حوالي 3 أيام عمل وإتمام عملية الإصدار والتمويل خلال فترة قصيرة تقارب 10 أيام عمل). وعلى جانب المستثمرين، تتم عمليات الاكتتاب في الصكوك وتحويل الأموال وتوزيع العوائد بشكل إلكتروني سريع دون تعقيدات إدارية. هذه المرونة والسرعة في التنفيذ تجعل تجربة الاستثمار عبر دينار أكثر كفاءة مقارنة بالطرق التقليدية.
- **الشفافية والامتثال التنظيمي:** تلتزم شركة دينار بأعلى معايير الشفافية والإفصاح وفقًا لتعليمات هيئة السوق المالية. يتم عرض جميع المعلومات الجوهرية لكل فرصة استثمارية عبر المنصة، بما في ذلك بيانات الجهة المصدرة للصكوك والوضع المالي والتدفقات النقدية المتوقعة وشروط وأحكام الإصدار، لتمكين المستثمر من اتخاذ قرار

مستنير. كما تفصح الشركة عن جميع الرسوم والتكاليف المتعلقة بالاستثمار بشكل واضح وبدون أي رسوم خفية، تطبيقًا لمبدأ الشفافية في التعامل. وإضافةً إلى ذلك، تنحصر أنشطة الشركة في نطاق المنتجات المرخّصة فقط؛ فلا يتم تقديم أي منتجات أو خدمات استثمارية غير مصرح بها من الجهة التنظيمية، ولا تعد الشركة ضامنًا لأي استثمار مطروح عبر منصتها. يتحمل المستثمرون نتائج قراراتهم الاستثمارية كاملة بما في ذلك مخاطر عدم السداد أو الخسارة المحتملة، وفقًا لتنبيهات الإفصاح الصادرة عن الشركة وامتثالًا لمتطلبات حماية المستثمرين.

بهذه المجموعة المتكاملة من الأنشطة والمنتجات، تُسهم شركة دينار للاستثمار في سد فجوة تمويلية في السوق عبر ربط المستثمرين الباحثين عن عوائد مجزية بشركاتٍ واعدة تحتاج إلى التمويل للنمو، وذلك تحت مظلة تنظيمية ورقابية تضمن حماية جميع الأطراف وتعزز الثقة في التعاملات المالية المبتكرة. الشركة بذلك تمثل إضافة نوعية لقطاع الخدمات المالية في المملكة، حيث تجمع بين الابتكار في المنتجات الاستثمارية والالتزام الصارم بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق

بموجب الترخيص الممنوح من هيئة السوق المالية، تملك الشركة صلاحية إنشاء وإدارة وتشغيل صناديق استثمارية متنوعة تشمل صناديق أدوات الدين والصناديق النقدية. وقد أطلقت الشركة في عام 2024م أول صندوق استثماري، في خطوة تعكس تطور بنيتها التشغيلية.

مزايا إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق:

- **إدارة احترافية:** يشرف على إدارة الصناديق فريق متخصص ذو خبرة في تحليل الأسواق وتوزيع الأصول وإدارة المخاطر.
- **تنوع استثماري:** توفر الصناديق فرصًا استثمارية في أدوات مالية متنوعة بما يتناسب مع شهية المخاطرة لدى المستثمرين، من المحافظ المحافظة إلى الديناميكية.
- **مرونة في الاشتراك والتخارج:** يمكن للمستثمرين الاشتراك أو التخارج إلكترونيًا، مع دورية واضحة للتسعير وصرف العوائد.
- **رقابة صارمة و إفصاح دوري:** تخضع الصناديق لإشراف هيئة السوق المالية ويتم نشر تقارير دورية تعكس أداءها، بما يعزز الشفافية.
- **هيكلة شرعية متكاملة:** جميع الصناديق تخضع لمراجعة واعتماد من لجنة شرعية مستقلة.

خدمات الحفظ

تقدم الشركة خدمة حفظ الأوراق المالية والأصول بالنيابة عن العملاء، بما يضمن فصلًا واضحًا بين الأصول الخاصة بكل عميل وحمايتها من المخاطر التشغيلية أو القانونية، وتتم ممارسة هذا النشاط وفقًا للمعايير المعتمدة من هيئة السوق المالية.

مزايا خدمات الحفظ:

- **أمان وحماية الأصول:** يتم الاحتفاظ بالأوراق المالية والملكية في سجلات دقيقة تحت نظام رقابي يضمن حفظ الحقوق كاملة.
- **استقلالية النشاط:** يقدم نشاط الحفظ في هيكل تنظيمي مستقل عن باقي الأنشطة، لضمان الحيادية ومنع تضارب المصالح.
- **تنفيذ وتسوية دقيقة:** تشمل الخدمة تنفيذ الصفقات، التحويلات، تسوية المدفوعات، توزيع الأرباح والعوائد، وتحديث سجلات الملكية بكل دقة وفي الوقت المناسب.
- **شفافية تقارير العميل:** يحصل العملاء على تقارير دورية إلكترونية تفصيلية تشمل أرصدتهم، حركة الحساب، واستحقاقات العوائد.
- **امتثال تنظيمي صارم:** تلتزم الشركة بجميع متطلبات هيئة السوق المالية المتعلقة بخدمات الحفظ، من حيث التسجيل، حماية البيانات، ومراقبة الأداء التشغيلي.

2- تشكيل مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه

الاسم	الصفة	التصنيف
أ. عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن سليمان	رئيس مجلس الإدارة	مستقل
أ. عبدالعزيز بن متعب الرشيد	عضو مجلس الإدارة	مستقل
أ. عبدالله بن صالح الحامد	عضو مجلس الإدارة	مستقل
أ. حمدان بن يوسف الحمدان	عضو مجلس الإدارة	مستقل
أ. بدر بن فوزان الفهد	عضو مجلس الإدارة	مستقل

3- عضويات أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الأخرى

قائمة بأسماء الشركات التي يشغل فيها أعضاء مجلس الإدارة مناصب سواء داخل المملكة أو خارجها.

اسم العضو	الشركات التي يشغل فيها أعضاء مجلس الإدارة مناصب سواء داخل المملكة أو خارجها
أ. عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن سليمان	رئيس مجلس الإدارة في شركة توزيع الغاز الطبيعي رئيس مجلس الإدارة في شركة دينار للاستثمار

	نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة غاز الشرق المحدودة عضو مجلس الإدارة في شركة الغاز والتصنيع الأهلية عضو مجلس الإدارة في شركة خزين الوطنية للتخزين رئيس مجلس الإدارة في شركة حلول الغاز رئيس مجلس الإدارة في شركة الناقل الوطني للنقل رئيس مجلس الإدارة في شركة الموزع الأفضل للغاز عضو مجلس الإدارة في شركة أسماك تبوك عضو مجلس الإدارة في شركة سمنان القابضة عضو مجلس الإدارة في شركة شيادة الأرض العقارية عضو مجلس إدارة سمنان لحلول المياه
أ. عبدالعزيز بن متعب الرشيد	عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة عضو مجلس إدارة في شركة أوقاف للاستثمار عضو مجلس إدارة في شركة أم القرى للتنمية والإعمار (مسار)
أ. عبدالله بن صالح الحامد	مدير عام المشورة الاستثمارية في GIB عضو مجلس الإدارة في شركة Gulf Biotech البحرين
حمدان بن يوسف الحمدان	شريك والرئيس التنفيذي في شركة دار المون شريك ونائب رئيس مجلس الإدارة في شركة ديارات رئيس مجلس الإدارة في شركة محمد ومصعب العجلان للاستثمار عضو مجلس الإدارة في شركة مساعد العجلان لمواد البناء شركة السحابة العاشرة
بدر الفهد	الرئيس التنفيذي لشركة شيادة الأرض التجارية عضو مجلس إدارة في شركة مدارس المنهل الأهلية للبنين ومدارس الحرمين الأهلية للبنات عضو مجلس المديرين والرئيس التنفيذي في شركة توريدات العربية الطبية

4- الشركات التابعة

شركة وجهات البيت العقارية

5- خطط وقرارات مؤسسة السوق المالية

- تفعيل كافة الأنشطة المرخصة.
- التوسع في المنتجات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة.

- تطوير البنية التحتية التقنية.
- التطلع إلى توسيع قاعدة المستثمرين.

6- اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2024م

خلال عام 2024م، تم عقد 3 اجتماعات لمجلس الإدارة، و

اسم العضو	2024/4/6م	2024/9/17م	2024/12/2م
أ. عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن سليمان	✓	✓	✓
أ. عبدالعزيز بن متعب الرشيد	✓	✓	✓
أ. عبدالله بن صالح الحامد	✓	✓	✓
أ. حمدان بن يوسف الحمدان	✓	✓	✓
أ. بدر بن فوزان الفهد	✓	✓	✓

7- اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

حرصًا من مجلس إدارة شركة دينار للاستثمار على تعزيز مبادئ الحوكمة والرقابة المؤسسية، تم خلال عام 2024م تأسيس لجنتين متخصصتين منبثقتين عن المجلس، وهما:

- **لجنة المراجعة**

تم تشكيل لجنة المراجعة في عام 2024م، وستباشر أعمالها فعليًا اعتبارًا من عام 2025م. وتُعنى هذه اللجنة بمهام الرقابة المالية والداخلية على أعمال الشركة، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة القوائم المالية والتقارير المرحلية والسنوية.
- متابعة أعمال المراجعة الداخلية والتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
- مراجعة تقارير المراجع الخارجي والتواصل معه بشأن الملاحظات الجوهرية.
- التأكد من الالتزام بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، بما في ذلك تعليمات هيئة السوق المالية .سيتم تفعيل جدول اجتماعات اللجنة واعتماد خطة العمل السنوية لها مع بداية عام 2025م.

- **لجنة الترشيحات والمكافآت**

أُنشئت لجنة الترشيحات والمكافآت كذلك في عام 2024م، وستبدأ بمباشرة مهامها في عام 2025م، وتُعنى بما يلي:

- وضع سياسات وضوابط الترشيح لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- دراسة الهيكل التنظيمي واقتراح التعديلات اللازمة.
- مراجعة سياسات المكافآت والحوافز السنوية والمرتبطة بالأداء.

- تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين بشكل دوري .ستقوم اللجنة، اعتبارًا من عام 2025م، بعقد اجتماعات دورية وفق خطة العمل المعتمدة، وسيتم الإفصاح عن حضور الأعضاء والتوصيات الجوهرية في التقارير القادمة.

ويُشار إلى أن عضوية اللجنتين تم تشكيلها وفق متطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، ووفق معايير الاستقلالية والخبرة المهنية.

8- الإفصاح عن المكافآت والتعويضات

البيان	أعضاء المجلس التنفيذيين*	أعضاء المجلس غير التنفيذيين	أعضاء المجلس المستقلين
بدل حضور جلسات المجلس	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
بدل حضور جلسات اللجان	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
المكافآت الدورية والسنوية	لا ينطبق	لا ينطبق	1,550,000.00
الخطط التحفيزية	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	0	0	1,550,000.00

* بصفتهم أعضاء في مجلس الإدارة.

البيان	كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات مضاف إليهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي
الرواتب والأجور	4,246,343.29
البدلات	-
المكافآت الدورية والسنوية	1,066,000.00
الخطط التحفيزية	-
العمولات	-
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	-
المجموع	5,312,343.29

9- التنازل عن المكافآت

نقر بأنه لا يوجد أي تنازل عن مكافآت أو تعويضات من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين خلال العام 2024م.

10- الجزاءات أو التدابير

لا توجد جزاءات أو تدابير احترازية تم فرضها على الشركة خلال عام 2024م.

11- تقرير المراجعة الداخلية

التقرير أكد كفاية أنظمة الرقابة الداخلية.

12- المخاطر وسياسة إدارتها

تُعتبر شركة دينار للاستثمار منصة مالية مرخصة من هيئة السوق المالية لمزاولة أنشطة الترتيب وإدارة الاستثمارات والحفظ. وبحكم طبيعة أعمالها التي تشمل إصدار أدوات دين (صكوك) وترتيب التمويل والاستثمار فيه، فإن الشركة تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر المرتبطة بالجوانب التشغيلية والتمويلية والسوقية وغيرها. وانطلاقًا من التزام الشركة بأعلى معايير إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي، فقد تبنّت إطار عمل شامل يهدف إلى تحديد هذه المخاطر ومراقبتها ومعالجتها بشكل فعّال. فيما يلي أبرز أنواع المخاطر المحتملة التي تواجهها الشركة والأساليب المتبعة لمراقبتها والحد من تأثيرها:

مخاطر التمويل

تشير مخاطر التمويل إلى المخاطر المرتبطة بالجوانب المالية وتمويل أنشطة الشركة وعملائها. يشمل ذلك احتمال عدم توافر التمويل الكافي للمشاريع أو تعثّر الجهات المصدرة للأدوات الاستثمارية (مثل مُصدري الصكوك) في الوفاء بالتزاماتهم، مما قد يؤثر سلبًا على إيرادات الشركة وربحيتها ويُلحق الضرر بثقة المستثمرين.

وللحد من هذه المخاطر، تتبع الشركة منهجًا وقائيًا متكاملاً يشمل ما يلي:

- إجراء دراسات ائتمانية شاملة وتحليل مالي دقيق للجهة طالبة التمويل قبل ترتيب الصفقة، بما يشمل التحقق من الجدارة الائتمانية والقدرة على السداد.
- اشتراط تقديم ضمانات ملزمة تتمثل في سندات لأمر صادرة من الشركة طالبة التمويل، بالإضافة إلى سندات لأمر شخصية من المؤسسين أو الشركاء الأفراد المرتبطين بها، وذلك لضمان جدية الالتزام وتعزيز حماية حقوق حملة الصكوك.
- في حال الإخلال بالالتزامات أو التعثر في السداد، تحتفظ الشركة بحقها النظامي في تنفيذ تلك السندات عن طريق الجهات القضائية المختصة، بما في ذلك تقديمها كأدوات تنفيذ مباشرة وفقًا لأنظمة المملكة، وهو ما يمثل أحد أدوات الحماية الجوهرية لحملة الصكوك.
- تنويع قاعدة العملاء والمستفيدين لضمان عدم الاعتماد على مصدر تمويلي واحد.

- الاحتفاظ برأسمال كافٍ واحتياطيات مالية مناسبة لتعزيز مرونة الشركة وقدرتها على التعامل مع أي اختلال مفاجئ في التدفقات النقدية أو حالات التخلف عن السداد.

مخاطر العمليات التقنية

تشمل مخاطر العمليات التقنية احتمال حدوث أعطال فنية أو فشل في أنظمة المنصة الإلكترونية والتقنية المستخدمة في تقديم خدمات الشركة، أو التعرض لهجمات إلكترونية واختراقات أمنية. قد تؤدي هذه المخاطر إلى توقف الخدمات أو فقدان البيانات أو تسريب معلومات حساسة بشكل غير مصرح به، مما يتسبب في أضرار تشغيلية ومالية ويؤثر سلبًا على سمعة الشركة وثقة العملاء. للحد من هذه المخاطر التقنية، تعتمد الشركة بنية تحتية تقنية متطورة وموثوقة مدعومة بأنظمة نسخ احتياطي واستعادة للطوارئ وخطط لاستمرارية الأعمال. كما تطبق ضوابط صارمة للأمن السيبراني وحماية البيانات، بما في ذلك أنظمة جدران الحماية وتشفير الاتصالات والمعلومات الحساسة، ويتم إجراء اختبارات دورية لمستوى أمان المنصة وكفاءة الأنظمة لكشف ومعالجة أي ثغرات بشكل استباقي. إضافةً لذلك، يتم تدريب الموظفين بصورة منتظمة على أفضل الممارسات التقنية وأمن المعلومات لضمان تشغيل المنصة بكفاءة واستقرار مع الالتزام بالمعايير الفنية المعتمدة.

مخاطر الامتثال

مخاطر الامتثال هي المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية ذات الصلة بنشاط الشركة. يشمل ذلك متطلبات هيئة السوق المالية المنظمة لأعمال الترتيب والإدارة والحفظ، إضافة إلى الالتزامات القانونية الأخرى مثل أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمتطلبات الضريبية. أي قصور في الامتثال يمكن أن يُعرّض الشركة لعقوبات قانونية أو مالية جسيمة، فضلًا عن الأثر السلبي على سمعتها وعلاقاتها مع الجهات التنظيمية والمستثمرين. لذلك تحرص الشركة على الالتزام التام بجميع المتطلبات النظامية والتشريعات ذات الصلة بنشاطها. وقد أنشأت الشركة إدارة مختصة بالالتزام (إدارة الامتثال) تتولى متابعة العمليات اليومية والتأكد من توافقها مع الأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية. تعمل هذه الإدارة على إجراء مراجعات دورية وتدقيق داخلي لكافة الإجراءات والنشاطات للتأكد من عدم وجود أي مخالفات وللتعرف المبكر على أي تجاوزات ومعالجتها فورًا. كما يتم تدريب الموظفين بشكل منتظم على اللوائح والتشريعات وأخلاقيات العمل المهني لضمان فهمهم لواجبات الامتثال، وتتبنى الشركة ثقافة داخلية تشجع على الإبلاغ عن أي تجاوزات أو مخالفات بشكل سلس وسري، مما يعزز من قدرة الشركة على التقيد بالأنظمة واللوائح باستمرار.

مخاطر السيولة

تشير مخاطر السيولة إلى احتمال عدم قدرة الشركة على توفير السيولة النقدية الكافية للوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل أو تمويل عملياتها التشغيلية عند استحقاقها. قد ينشأ هذا الخطر نتيجة انخفاض التدفقات النقدية الداخلة أو تأخر تحصيل الإيرادات، أو بسبب صعوبة تسييل بعض الأصول بسرعة لمقابلة الاحتياجات النقدية الطارئة. إن حدوث أي عجز في السيولة يمكن أن يؤثر على قدرة الشركة على سداد مستحقاتها في المواعيد المحددة أو تمويل نفقاتها التشغيلية الضرورية، مما قد ينعكس سلبًا على استمرارية الأعمال. ولإدارة مخاطر السيولة بكفاءة، تقوم الشركة بالمتابعة المستمرة لمركزها النقدي وإعداد توقعات للتدفقات النقدية المستقبلية من خلال خطط مالية

دقيقة تأخذ بالاعتبار مختلف السيناريوهات المحتملة. كما تحتفظ برصيد كافٍ من الأصول السائلة (مثل النقد أو ما يعادله) لمواجهة أي احتياجات مفاجئة أو غير متوقعة. علاوة على ذلك، تلتزم الشركة بالمتطلبات الرقابية لرأس المال والسيولة الصادرة عن هيئة السوق المالية، حيث تحتفظ بهوامش أمان كافية تفوق الحد الأدنى المطلوب لضمان ملاءة الشركة وقدرتها على تلبية التزاماتها بشكل مستمر حتى في ظل الظروف السوقية الصعبة.

مخاطر تعارض المصالح

تنشأ مخاطر تعارض المصالح عندما تتداخل مصلحة الشركة أو مصالح موظفيها مع مصالح العملاء أو المستثمرين، مما قد يؤثر على نزاهة القرارات وخدمة مصالح جميع الأطراف بشكل عادل. على سبيل المثال، قد يحدث تعارض في المصالح إذا قامت الشركة بترتيب صفقة أو تقديم استشارة استثمارية يكون لها أو لأحد موظفيها فيها مصلحة خاصة، أو عند إدارة استثمارات لصالح جهتين أو أكثر قد تتضارب مصالحهما. أي تعارض مصالح غير مُدار بشكل سليم يمكن أن يؤدي إلى الإخلال بثقة العملاء أو الجهات التنظيمية في الشركة، وقد يُعرّضها للمساءلة القانونية أو المساس بسمعتها. لضمان معالجة هذه المخاطر، تعتمد الشركة سياسة واضحة وفعّالة لتعارض المصالح تنطبق على كافة المستويات الإدارية والتنفيذية. تُلزم هذه السياسة جميع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بالإفصاح الفوري عن أي حالة تعارض مصالح محتملة عند نشأتها، واتخاذ الخطوات المناسبة لإدارة الموقف بما يحفظ مصلحة العملاء ويصون نزاهة القرارات. تشمل تلك الخطوات مثلاً الامتناع عن المشاركة في القرارات أو العمليات التي تنطوي على تعارض لدى الشخص المعني، أو الفصل بين الوظائف والأدوار التي قد يحدث فيها تضارب في المصالح (مثل الفصل بين نشاط الترتيب وإدارة الاستثمارات عند التعامل مع نفس العميل أو الأداة الاستثمارية). وتخضع حالات تعارض المصالح – إن وُجدت – إلى رقابة مشددة من قبل إدارة الامتثال في الشركة، لضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية الملائمة وفقًا لسياسة تعارض المصالح المعتمدة. وبشكل عام، تحرص الشركة على تعزيز ثقافة مؤسسية تقوم على الشفافية والأمانة وتضع مصلحة العميل في المقام الأول تفاديًا لأي تضارب في المصالح. وبشكل عام، تواصل الشركة بشكل مستمر مراقبة بيئة المخاطر المحيطة بها وتحديث سياسات وإجراءات إدارة المخاطر وفقًا لتطورات الأعمال والمتطلبات التنظيمية. ويضمن هذا النهج الاستباقي في إدارة المخاطر حماية مصالح المساهمين والعملاء على حدٍ سواء، والحفاظ على استقرار أعمال الشركة وسُمعتها بوصفها منصة استثمارية موثوقة ومُلتزمة بالمعايير المهنية والتنظيمية.

13- ملاحظات مراجع الحسابات

اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون
شركة ذات مسؤولية محدودة
س.ت: 1010468314 - رأس المال 100,000 ريال مدفوع بالكامل
المملكة العربية السعودية، الرياض طريق الملك فهد
حي المحمدية جراند تاور الدور 12

تقرير المراجع المستقل
إلى المساهمين في شركة دينار للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية مقفلة)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة دينار للاستثمار ("الشركة")، شركة مساهمة سعودية مقفلة، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية (العجز في حقوق الملكية)، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية للشركة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقا لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

ص.ب 85453، الرياض 11691 - هاتف: 966112693516+ - فاكس: 966112694419+

اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون
شركة ذات مسؤولية محدودة
س.ت: 1010468314 - رأس المال 100,000 ريال مدفوع بالكامل
المملكة العربية السعودية، الرياض طريق الملك فهد
حي المحمدية جراند تاور الدور 12

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى المساهمين في شركة دينار للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية مقفلة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا عن المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون

تركي عبد المحسن اللحيد
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٣٨)

الرياض: ٢٧ رمضان ١٤٤٦هـ
(٢٧ مارس ٢٠٢٥)

ص.ب 85453، الرياض 11691 - هاتف: +966112693516 - فاكس: +966112694419

14- ملخص الأداء المالي 5 سنوات (أو منذ التأسيس)

	2022	2023	2024
اجمالي الموجودات	9,275,907	48,405,281	78,186,288
اجمالي المطلوبات	10,656,921	51,118,072	40,549,459
رأس المال	500,000	500,000	51,445,640
حقوق ملكية اخري	(1,890,197)	(3,262,726)	(13,808,811)
ايرادات	240,000	10,851,930	27,489,768
ايرادات اخري	-	546,938	3,461,399
اجمالي ايرادات	240,000	11,398,868	30,951,267
اجمالي المصاريف	2,130,197	12,771,427	41,497,322
صافي الدخل (خسارة)	(1,890,197)	(1,372,559)	(10,546,055)

15- فروقات جوهرية عن السنة السابقة

شهدت الشركة نموًا مستمرًا في الإيرادات من أنشطتها الرئيسية، إلى جانب زيادة في المصروفات نتيجة العمل على إطلاق منتجات وخدمات جديدة خلال عام 2025م.

16- مصالح الأعضاء وكبار التنفيذيين

تتضمن هذه الفقرة الإفصاح عن المصلحة المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في شركة دينار للاستثمار، بما في ذلك ملكيتهم المباشرة وغير المباشرة في أسهم الشركة.

وفيما يلي نسب ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في شركة دينار للاستثمار:

- رئيس مجلس الإدارة، السيد عبدالرحمن عبدالعزيز محمد بن سليمان، يملك عدد 94,034 سهماً في شركة دينار للاستثمار، وتمثل هذه الأسهم ما نسبته 1.83% من إجمالي أسهم الشركة البالغة 5,144,564 سهماً.
- عضو مجلس الإدارة، السيد حمدان بن يوسف الحمدان، يملك عدد 31,605 سهماً في شركة دينار للاستثمار، وتمثل هذه الأسهم ما نسبته 0.61% من إجمالي أسهم الشركة البالغة 5,144,564 سهماً.
- الرئيس التنفيذي، الدكتور أحمد بن سليمان القفاري، يملك عدد 1,500,477 سهماً في شركة دينار للاستثمار، وتمثل هذه الأسهم ما نسبته 29.17% من إجمالي أسهم الشركة البالغة 5,144,564 سهماً.
- رئيس إدارة الأصول، الدكتور عمر بن محمد المنيع، يملك عدد 1,500,264 سهماً في شركة دينار للاستثمار، وتمثل هذه الأسهم ما نسبته 29.17% من إجمالي أسهم الشركة البالغة 5,144,564 سهماً.

17- الصفقات التي أُبرمت بين شركة دينار للاستثمار وأشخاص ذو صلة

الصفقة مع شركة الجيل الرقمي لتقنية المعلومات:

تم تنفيذ صفقة تمويلية بين شركة دينار للاستثمار وشركة الجيل الرقمي لتقنية المعلومات، جرى خلالها إصدار صكوك لصالح شركة الجيل الرقمي. الدكتور أحمد بن سليمان القفاري يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة الجيل الرقمي لتقنية المعلومات، كما يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة دينار للاستثمار، ويمتلك حصصًا في شركة دينار، مما يجعله من الأشخاص ذوي الصلة في هذه الصفقة.

كما يُعد الدكتور عمر بن محمد المنيع من الأشخاص ذوي الصلة كذلك، لكونه يمتلك حصصًا في كل من شركة الجيل الرقمي لتقنية المعلومات وشركة دينار للاستثمار.

الصفقة مع شركة ديارات التجارية:

أُبرمت صفقة تمويلية بين شركة دينار للاستثمار وشركة ديارات التجارية، تضمنت إصدار صكوك لصالح شركة ديارات. الأستاذ حمدان بن يوسف الحمدان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة ديارات التجارية، وهو كذلك عضو مجلس إدارة في شركة دينار للاستثمار ويمتلك حصصًا فيها، مما يجعله من الأشخاص ذوي الصلة في هذه الصفقة.

الصفقة مع شركة دار الممون التجارية:

تمت صفقة تمويلية بين شركة دينار للاستثمار وشركة دار الممون التجارية، نتج عنها إصدار صكوك لصالح شركة دار الممون. الأستاذ حمدان بن يوسف الحمدان يُعد من الأشخاص ذوي الصلة في هذه الصفقة، حيث إنه يمتلك حصصًا في كل من شركة دار الممون التجارية وشركة دينار للاستثمار، بالإضافة إلى كونه عضوًا في مجلس إدارة شركة دينار.

18- العقود ذات العلاقة بأعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين

لا توجد عقود بين الشركة وأي من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين.